الجوانب القانونية للحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة

ورشة عمل حول الحكومة المفتوحة والتكنولوجيات الناشئة في المنطقة العربية، بيروت، 2-4 يوليو 2019

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

خالد السلامي

مدير عام وحدة الادارة الالكترونية، تونس

خبير في مجال الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة

E-mail: sellami.khaled@yahoo.fr

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

تعريف الحكومة المفتوحة

لا يوجد تعريف واحد للحكومة المفتوحة إذ أن معنى هذا المصطلح والمفاهيم المرتبطة به هي في تحول مستمر، مع تبني أفكار ورؤى وغايات جديدة.

- **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD :** "الحكومة المفتوحة هي ثقافة الحوكمة التي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة الجهات المعنية دعما للديمقراطية والتنمية الشاملة ".

(المصدر : توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة)

- **مؤسسة شبكة الواب العالميّة** (World Wide Web foundation):"إعادة التفكير في كيفية الحكم، وإعادة التفكير في الكيفية التي ينبغي أن تكيّف بها الإدارات إجراءاتها لتلبية متطلبات وحاجيات المواطنين.
- **الحكومة المفتوحة = الشفافية + النجاعة + المشاركة + المسائلة".**

المصدر : http://www.webfoundation.org/projects/open-government-data-feasibility-studies

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

إطار العمل المقترح من الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة

(المصدر : الإسكوا - تقرير تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية 2018)

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

التشريعات التي تخص تركيز الحكومة المفتوحة

- هي بالأساس التشريعات التي تهم تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة وهي المشاركة والشفافية والمسائلة.
- في دراسة غير منشورة للخبير لدى البنك الدولي في مجال الحكومة المفتوحة «توبي مانديل»، قام هذا الأخير بتعداد قرابة 44 قانونا ذات صلة بتركيز الحكومة المفتوحة ونشر البيانات العمومية.
- هذه القوانين هي متنوعة وتغطي مجالات عديدة : الوصول الى المعلومة، سرية المعلومات، الصحافة والنشر، الأحداث، جرائم اقتصادية، مكافحة الفساد، مدنية، جنائية، عسكرية، أمنية، جرائم سيبرنية، أمن عام، تجارية، حقوق التأليف، مالية، بنكية، الجمعيات، أحوال شخصية، دينية، إنتخابية، إحصاء، حماية المعطيات الشخصية ...
- سيتمّ التّركيز في هذه الدّراسة على القوانين التي لها تأثير هام على الجوانب التي لها صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمشاركة والمسائلة.

التشريعات التي تهم مباشرة تركيز الحكومة المفتوحة

في مجال المسائلة :

- النزاهة مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن حالات الفساد
- التصريح بالمكاسب والممتلكات

في مجال المشاركة :

- الاستشارات
- العرائض

في مجال الشفافية :

- الحق في النفاذ الى المعلومة والقوانين ذات العلاقة
- البيانات المفتوحة
- قوانين إضافية لها صلة بحق الوصول الى المعلومة

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

قوانين النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المبلغين عن حالات الفساد

- تهدف قوانين مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن حالات الفساد إلى ضبط صيغ وإجراءات الإبلاغ عن الفساد وآليات حماية المبلغين بما يساهم في تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته في القطاعين العام والخاص.
- كما تنشأ هذه القوانين هيئات رقابة مستقلة تكلف بإرساء سياسات ونظم منع الفساد ومكافحته وكشف مواطنه، ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها.
- الفساد هو كل تصرف مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية.
- المبلّغ هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم عن حسن نية بإبلاغ السلطات المختصة بمعلومات تمثل قرائن جدية أو تبعث على الاعتقاد جديا بوجود أعمال فساد قصد الكشف عن مرتكبيها.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

قوانين التصريح بالمكاسب والممتلكات

- تعتبر قوانين التصريح بالمكاسب والممتلكات من أهم القوانين لتحقيق الحكومة المفتوحة، وهي من أوكد الشروط المسبقة للدخول في شراكة الحكومة المفتوحة.
- يتمّ التصريح بالمكاسب لدى هيئة حكومية أو هيئة مستقلة يتمّ تحديدها بالقانون.
- يخضع لأحكام هذه القوانين الأشخاص المعيّنين والمنتخبين الذي تُعهد إليهم صلاحيات السلطة العمومية أو يعمل لدى الدولة أو مؤسسة عمومية وكل من له صفة مأمور عمومي.
- يشمل التصريح كافة الممتلكات من عقارات وسيارات وأرصدة بنكية ومساهمات في شركات، وسندات مالية ومجوهرات وتأمين عل الحياة، غيرها.
- يشمل التصريح وجوبا ممتلكات القرين والأبناء القصر.
- يتمّ في عديد الدول وجوبا نشر تصاريح كبار المسؤولين في الدولة للعموم حسب أحكام القانون.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

قوانين الاستشارات العمومية

- تعتبر الاستشارات العمومية من أهم أشكال المشاركة المدنية حيث يسعى أصحاب القرار إلى استشارة المواطنين فيما يخص السياسات العمومية ومشاريع القوانين والمشاريع الكبرى وغيرها، وذلك بهدف توطيد الثقة مع المواطن .
- تسعى تشريعات الإستشارات العمومية إلى تنظيم مجال الإستشارات مثل تحديد القطاعات والمجالات المعنية بالاستشارات، وكيفية القيام بالاستشارات، ومدة فتح الاستشارة، وكيفية الأخذ بنتائج الاستشارة، وضرورة نشر نتائجها.
- طبيعة النصوص التشريعية بالنسبة للاستشارات العمومية تكون أوامر أو تعليمات حكومية كما سنت عدد من الدول قوانين تنظم هذا المجال على غرار الولايات المتحدة والبرتغال.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

قوانين العرائض

- العرائض (petition) هي مطالب كتابية تتضمن مطالب أو مقترحات أو توصيات يوجهها شخص أو مجموعة أشخاص لحكوماتهم بهدف اتخاذ اجراءات في شأنها.

- يمكن أن يدعم أشخاص أخرى العريضة المقدّمة، ويكون عدد الداعمين أساسيا في تحديد نوعية ومدى الاجراءات التي تأخذها السلط العمومية.

- تودع العرائض لدى السلط العليا بهدف أخذ قرارت في المجال. ويمكن أن تتم الاحالة حسب عدد الموقعين للعريضة

قوانين الحق في الوصول إلى المعلومة

- قوانين الحق في الوصول الى المعلومة هي جزء هام من التوجه العالمي نحو مزيد من الحكومة المفتوحة

- يمكن اعتبار قوانين الوصول إلى المعلومة حجرة الأساس لبناء حكومة مفتوحة. مما يفسر تهافت الدول على سن قانون يعطي الحق في الوصول إلى المعلومة

- تشرط شراكة الحكومة المفتوحة على الدول الراغبة في دخول الشراكة أن تقوم باعتماد قانون يعطي الحق في الوصول إلى المعلومة، في صورة عدم توفره،

محتوى قوانين النفاذ إلى المعلومة

- قام المركز الكندي للقانون والديمقراطية وجمعية Access Info الأوروبي بوضع منهجية لتقييم قوانين حق الوصول الى المعلومة تعتمد على تسعة معايير وتحتوي على 61 مؤشرا.
- وتُعتَمد هذه المؤشرات كمقاييس لمدى نجاعة قوانين الوصول الى المعلومة، كما تُعتَمد كمرجع لبلورة قوانين جديدة أو تطوير قوانين موجودة.
- كما أصدرا تقييما لكافة القوانين الموجودة في العالم « **RTI Rating** » بالاعتماد على هذه المؤشرات، وترتيبا دوليا لهذه القوانين بالاعتماد على هذا التقييم.

الإطار التشريعي للبيانات المفتوحة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

الإطار التشريعي للبيانات المفتوحة

- الحق في النّفاذ إلى المعلومة
- الحق في إعادة استعمال البيانات
- ترخيص إعادة الاستعمال
- إطار ترتيبي يخص البيانات المفتوحة
- قوانين تنظم نشر البيانات
- قوانين حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة
- تصنيف البيانات

الإطار التشريعي للبيانات المفتوحة

- ضرورة وضع قانون يضمن الحق في النّفاذ إلى المعلومة
- البيانات المفتوحة تدخل ضمن النشر التلقائي للمعلومة
- الهياكل المعنية بالنفاذ للمعلومة هي أيضا معنية بنشر البيانات المفتوحة
- الاستثناءات في النفاذ تنطبق على البيانات المفتوحة
- يمكن استعمال آليات طلب النّفاذ لطلب البيانات المفتوحة
- إدراج الحق في إعادة استعمال البيانات ضمن قانون النّفاذ للمعلومة

قوانين لها صلة بحق الوصول الى المعلومة والبيانات المفتوحة

- قوانين تحد من حق النفاذ
  - قوانين حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة
  - قوانين الملكية الفكرية والصناعية
  - قوانين سرية المعلومات
  - قوانين الجرائم السبرانية
- قوانين تساعد على حق النفاذ
  - قوانين حرية الرأي والتعبير والصحافة
  - قوانين الأرشيف
  - قوانين الاحصاء
  - تصنيف البيانات

حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة

- تعتبر حماية المعطيات الشخصية من أهم الاستثناءات في مجال الحق في الوصول الى المعلومة وأوكدها. ويعتبر الوصول إليها محظورا في هذا المجال،
- تتعرض البيانات الشخصية للسرقة وللاستعمال الغير مرخص له مما قد يضر بالحياة الشخصية للأفراد.
- ارتفع خطر تداول البيانات الشخصية اثر التطور السريع للتكنولوجيات الحديثة والاقبال على استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وخدمات الهاتف الجوال وتطبيقات الأنترنت،

الملكية الفكرية

الملكية الصناعية

- الرسوم والنماذج الصناعية
- براءات الاختراع
- العلامات التجارية
- المعلومات الجغرافية

الملكية الادبية والفنية

حق المؤلف

يشمل المصنفات الادبية والفنية من روايات وقصائد شعرية ومسرحيات واعمال موسيقية، واللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات والتصاميم العمرانية والبرامج المعلوماتية.

الحقوق المجاورة

تشمل حقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية في تسجيلاتهم وهيئات البث في برامجها الاذاعية والتلفزية.

سرية المعلومات

- في ظل المخاطر التي أصبحت تهدد العالم والتي تعتمد على الاستعمال المعلومات وشبكات الاتصال وخاصة منها الارهاب بادرت عديد الدول بسن قوانين لسرية المعلومات سعت من خلالها إلى حماية النفاذ إلى البيانات الحساسة والاستراتيجية.
- ويبقى الرهان الأول لهذه القوانين خاصة بالنسبة للدول المتبينة لمبادئ الحكومة المفتوحة، هو تحقيق التوازن بين الحق في النفاذ إلى المعلومة ودعم الشفافية، من ناحية، وحماية الوصول إلى البيانات الحساسة والاستراتيجة.
- تمثل البيانات ذات الصلة بالأمن العام والدفاع الوطني من أوكد الاستثناءات في قوانين الحق في الوصول إلى المعلومة.
- المؤشر رقم 29 من معايير تقييم قوانين النفاذ إلى المعلومة « RTI Rating » :

«الاستثناءات لحق الوصول تتماشى والمواصفات العالمية. الاستثناءات المسموحة : الأمن العام، العلاقات الدولية...»

تشريعات الجريمة السبرانية

- تعتبر تشريعات الجريمة السبرانية من بين التشريعات التي تحد من النفاذ إلى المعلومة حيث تسعى هذه التشريعات إلى حماية البيانات من الاعتداءات والقرصنة والنفاذ الغير مرخص، وبالتالي تسعى إلى غلق المنافذ أمام الوصول إلى المعلومة خاصة بطرق غير قانونية.

- كما أنها تقاوم الاعتداء على البيانات المفتوحة، وتزوير البيانات، والإفصاح عن بيانات البيانات الشخصية والبيانات السرية، والاعتداء على الملكية الفكرية، ونشر معلومات ممنوعة (محتوى عنصري)، وإعاقة استخدام النظم المعلوماتية، وهي بالتالي تساعد على ترسيخ الحكومة المفتوحة

وظائف تشريعات الجريمة السيبرانية

- وضع معايير سلوكية واضحة لاستخدام أجهزة الحاسوب.
- ردع الجناة وحماية المواطنين
- تمكين سلطات إنفاذ القانون من إجراء التحقيقات مع حماية الخصوصية الفردية.
- توفير إجراءات عادلة ومنصفة للعدالة الجنائية.
- **الالزام بالحد الأدنى من معايير الحماية في مجالات مثل التصرف في البيانات والتحفظ عليها.**
- تمكين التعاون بني الدول في المسائل الجنائية التي تنطوي على جرائم سبرانية والأدلة الإلكترونية.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تصنيف البيانات

- تحتاج الدول لتركيز منظومة وطنية لتصنيف البيانات العمومية تسمح بـ:
  - وضع إطار لإستغلال البيانات وإعادة إستعمالها،
  - تنظيم وحماية مخزونها المعلوماتي،
  - خلق إطار لحوكمة البيانات الحكومية،
  - التناغم مع القوانين والتشريعات والتناسق مع أنظمة التصرف في البيانات .

ثقوبية مجلة لبنان فيما يتعلق بالمرأة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA